مجلة العلوم القانونية والاجتماعية

Journal of legal and social studies

Issn: 2507-7333

Eissn: 2676-1742

أزمـــة قطـر 2017: محـاولـة لفهـم الأسبـاب

Understanding the Qatar Crisis 2017: a study in causes

إليـاس ميسـوم [1]*

[1] جامعة وهران 2 محمد بن أحمد (الجزائر)، missoum.ilyes@univ-oran2.dz

تاريخ ارسال المقال:2020/05/08	تاريخ القبول:2020/05/19	تاريخ النشر:2020/09/01

*المؤلف المرسل

الملخص:

في بداية صيف سنة 2017 وبشكل مفاجئ وغير متوقع نشبت أزمة دبلوماسية وسياسية في الخليج العربـيّ عرفت إعلاميًا بـ: " الأزمة الخليجية"، أينقررت كل من السعـودية، الإمارات، البحرين، ومعهم مصر قطع علاقاتها الدبلوماسية والقنصلية مع قطر وفرض عليها حصار سياسي واقتصادي، ما يدفعنا إلى التساؤل عن الأسباب الكامنةوراء هذه الخطوة الجريئة وغير المسبوقة.

الكلمات المفتاحية: الأزمة الخليجية؛ السعـودية؛ قطر؛ مصر؛ الامارات؛ البحرين.

Abstract :

In the middle of 2017, suddenly and unexpectedly, a diplomatic and political crisis erupted in the Arab Gulf, known in the media as the "Gulf crisis", where Saudi Arabia, the Emirates, Bahrain, and Egypt with them decided to severance of diplomatic and consular relations with Qatar, In order to imposing a political and economic embargo. which leads us to ask about the reasons Underlying this bold and unprecedented move.

Keywords: The Gulf crisis; Saudi Arabia ; Qatar; Egypt; the United Arab Emirates; Bahrain.

مقدّمة:

أن تكون هناك أزمة خليجية فهذا ليس مدعاة للتعجب أو الاستغراب ذلك أَنَّ هذا الأمر ليس بالجديد، فتاريخ هذه المنطقة أو يسمى بالخليج العربـيّ لطالما كان مسرحًا للخلافات والأزمات وحتّى الحروب الباردة منها والساخنة، حيث عرفت هذه الرقعة الجغرافية في أقل من نصف قرن ثلاث حروب كانت تداعياتها كارثية على المنطقة، ناهيك عن العدد المعتبر من الأزمات والتوترات المتكررة في العلاقات السياسية بين دوله. لعل آخرها كانت بين قطر من جهة، والسعودية، الإمارات، والبحرين، ومصر من جهة أخرى. لكنّ المحدث في هذه الأزمة الجديدة –القديمة هو أَنَّها عكس الأزمات الخليجية السابقة حدثت ضمن إطار ما يعرف بمجلس التعاون الخليجي(GCC)، هذا الأخير الذي تأسس أصلًا لمجابهة الأطراف الطامعة في الهيمنة على الخليج، وبالتحديد إيران والعراق، كان هذا في سنة1981 وبرعاية سعودية بحيث ضم هذا التحالف كل الملكيات الخليجية الست (السعـودية، عمان، الإمارات، الكويت، قطر، البحرين). حتّى غدى يصنف هذا التكتل كأنجح تجربة عربـيّة في مجال التحالف الإقليمي السياسي والعسكري، أين بدت هذه الدول على الأقل ظاهريًا كأَنَّها تنتهج سياسة إقليمـية متوافقة إلى حد بعيد. رغم وجود بعض الخلافات، بَيْدَ أَنَّها لم تطفو على السطح وبقية كما يُقال حبيسة أدراج الاجتماعات المغلقة

وحقيقة الأمرأَنَّالكثير من الكتابات كانت تتوقع تصادم بين دول مجلس التعاون، إذ لم يتم تدارك بعض الأمور والخلافاتالحدودية منها أو ذات الطابع السيادي. غير أَنَّ هذا الأمر لم يقع إلَا بعد مرور ما يقرب الأربعة عقود من تأسيس هذا التحالف. ففي يوم 5 جوان 2017 في خطورة هي الأولى من نوعها منذ الخروج البريطاني

من الخليج 1971 واستقلال المشايخ العربية الخليجية، قررت المملكة العربـيّة السعـودية، البحرين، الإمارات العربـيّة المتحدة، ومعهم جمهورية مصر العربـيّة قطع العلاقات الدبلوماسية والقنصلية مع دولة قطر وفرض عليها حصار سياسي واقتصادي. ليتم لاحقًا إتباع نفس النهج السعـودي تجاه قطر من حكومات ودول يبدو أنَّها بعيدة نسبيًا عن هذا الصراع والتوتر على غرار اليمن، ليبيا، جزر المالديف، جزر القمر،موريتانيا. بينما اكتفت الأردن وجيبوتي بتخفيض التمثيل الدبلوماسي مع قطر. وفي مقابل هذه الجبهة المناوئة لقطر كانت هنالك جبهة موازية وقفت إلى جانب قطر لعل أهمها القوتين الإقليميتين إيـران وتركيـا. بينما فضلتأطراف أخرى الحياد وسعت إلى الوساطة على غرار الكويت وسلطنة عمان.

يدفعها هذا الموقف الحازم من طرف محور الرياض –أبو ظبي–المنامة–والقاهرة الذي وصل إلى أكثر الحصار السياسي والاقتصادي، حيث تضمن أيضًا كما تدعي وجهة النظر القطرية خططًا إماراتية وسعودية للتدخل العسكري في قطر والتحكم بشؤونها الداخلية إلى التساؤل عن أسباب هذا الصراع؟وبغرض الإجابةعن تساؤلنا قسمنا هذا البحث إلى محورين: الأول يتضمن خلفيات الأزمة الخليجية، أمّـا، المحور الثـاني، فهو عبارة عن قراءة في أسبابالأزمة الخليجية، بينما جاءت الخاتمة عبارة عن استنتاجات ونتائج تتعلق بالحالة محل الدراسة. أمّا، فيما يخص المناهج المستخدمة في هذه الدراسة، فقد اقتصرت على منهجين أساسين، ويتعلق الأمر بكل من: المنهج الوصفي، ومنهج دراسة الحالة. في حين استعمالنا في التحليل بعض نظريات العلاقات الدولية على غرار النظرية الواقعية والنظريةالبنائية (Constructivism) واقتراب النُّخبة. كما كانت نظريات الصراع بصفة عامة سندًا للباحث في فهم دوافع الصراع ومسبباته ومن تم إسقاطها بما يتناسب مع الموضوع المدروس.

المحور الأول: خلفيـات الأزمـة الخليجيـة

لا يختلف اثنان أنَّلكل حدث سياسي يقع سبب أو أسباب كامنة وراءه، هي التي تجعله ينفجر إذ ما وصلت الأسباب إلى حد معين. وهذا مكان في حالتنا هذه، ذلك أنَّهُمن السذاجة أن نعتبر قطع العلاقات الدبلوماسية والقنصلية بين قطر والكتلة التي تقودها السعـودية هو بداية للأزمة أكثر منه انفجار لأزمة دامت عدة سنوات، وتبلورت منتصف عام 2017 عندما وصلت ذرواتها ووجدت المناخ الإقليمي والدولي مهيأً لذلك. ويؤكد كل من **جيمس جيفري (James F. Jeffrey)وسايمون هندرسون (Simon Henderson)** وهما باحثان مُتخصصان في شؤون الشرق الأوسط نفس هذا التصور، إذ يعتقدان أن أصول التوترات بين الفريقين تعود إلى عقود خلت، وربّما إلى أجيال كاملة من وجهة نظر الأطراف الرئيسية المتصارعة، لكنّ السبب غير الواضح هو اندلاعها المفاجئ في جوان مع قطع العلاقات الدبلوماسية وإنهاء الروابط الجوية والبحرية والبرية[1]. ومنع مواطنيها من السفر إلى قطر، وإمهال المقيمين والزائرين من مواطنيها فترةً محددةً لمغادرتها[2].كما تناقلت بعض المصادر محاولة السلطات السعـودية منع القطريين حتّى من أداء مناسك الحج نتيجة الحصار المفروض على بلدهم.

يعـود السبب المباشر كما تناقلته وسائل الإعلام المختلفة، والمعلن من طرف السعـودية وجماعتها إلى تلك التصريحات التي يقال أنَّ أمير دولة قطر، الشيخ **تميم بن حمد آل ثاني**، أدلى بها والتي يساند فيها إيـران وينتقد فيها دول الخليج، وعلى الرغم من أنَّالتأكد من صحة هذه التصريحات أو عدمها غير متاح في الوقت

الراهن، بدليل أن قطر نفت هذه الأقوال واعتبرت أنَّها غير صحيحة ومفبركة نتيجة عملية قرصنة إلكترونية تعرض لها موقع وكالة الأنباء القطرية، بل أنَّها ذهبت أبعد من هذا عندما قالت أنَّ التحقيقات بينت ضلوع بعض دول الحصار في هذه العملية. في حين أصرت اللجنة الرباعية على صحتها.

والحقيقـة، أنَّ هذا السبب المتمثل في التصريحات غير المؤكدة يبدو غير مقنع حتّى يتم اتخاذ كافة هذه الإجراءات القاسية ضد قطر، خصوصًا أن التصريحات المنسوب للأمير القطري يبقى احتمال على عدم صحتها، في حين أن القراءة السياسية لأوضاع المنطقة وتاريخها السياسي، وحتّى الثقافي والاجتماعي تدلنا على أنَّ الأسباب الكامنة وراء هذه الأزمة عديدة، بَيْدَ أنَّ أكثرها تأثيرًا ـــ كما يرى البعضـــ هي محاولة قطر، وهي الدويلة الخليجية الصغيرة من حيث مساحة وعدد السكان، والقوية ماليًا وإعلاميًا أن تغرد خارج سرب مجلس التعاون التي تتزعمه السعـودية، بل أنَّها سعت أن تلعب دورًا أكبر من حجمها، حيث أصبح تتدخل في الكثير من الشؤون خارج إقليميها، على غرار العديد من النزاعات العربـيّة والإفريقية، بدءً من دورها في الخلاف بين فتح وحماس الفلسطينيتين، مرورًا بالصراع بين القوى السياسية اللبنانية المختلفة، وصولًا إلى أطراف النزاع في دارفور، فضلًا عن دورها في دول المؤثر الربيـع العربـيّ[3]، وفي هذه الأخيرة بدى الموقف والدور القطري المستقل بارزًا ومختلفًا عن موقف السعـودية ودول مجلس التعاون.

ففي الأحداث التي اجتاحت المنطقة العربـيّة منذ أواخر سنة 2010 أو بما سمي بالربيـع العربـيّ، تبنت قطر مواقف مؤيدة لهذه الأحداث مستعينة في هذا بآلتها الإعلامية الفتاكة قناة الجزيرة والإمكانيات المالية الضخمة التي تملكها. لكن يجب الانتباه هنا أن هذا التغير والاستقلال في سياسية قطر الخارجية لم يبدأ منذ 2011، بل يرجعها الكثير بما فيهم القطريين إلى سنة 1995 عندما اعتلت قيادة جديدة عرش الإمارة الصغيرة، متمثلة في الأمير**حمد بن خليفة آل ثاني** (1995-2003)، والبعض الآخر يرجعه إلى اعتلاء خليفة بن حمد آل ثاني (1972-1995) العرش بعد انقلابه على ابن عمه أحمد بن علي آل ثاني عام 1972، يعني هذا أن سياسية قطر الخارجية كانت منذ أن استقلت عن بريطانيا في سبعينيات القرن الماضي تتميز بالتفرد عن باقي الملكيات العربـيّة في الخليج، خاصةً تجاه إيران العدو اللدود للسعودية، حيث باتت قطرتنهج خط متوازنًا في علاقاتها مع إيران، مكنها من أن تظل العاصمة الخليجية الأكثر قربًا من طهران.كما ازداد هذا التقارب بشكل ملحوظ وفي فترة حكم حمد بن خليفة آل ثاني (1995-2013) حتّى أضحى يقال أنَّ العلاقات بين البلدين دخلت مرحلة جديدة[4]، كل هذا على حساب تصور السعـودية التي تفضل أن تتصرف دول مجلس التعاون حيال إيران ككتلة واحدة منسجمة.

وعلـى هـذا، مثلت التوجهات القطرية منذ منتصف التسعينيات، خاصة في السياستين الخارجية والإعلامية مصدر إزعاجٍ للكثير من الحكومات العربـيّة، وكانت مادةً لعنوان تأزّم دوري في العلاقات مع هذه الدول، لا سِيَّمامع السعـودية [5]، التي تعتبر نفسها الدولة المركز في مجلس التعاون الخليجي والتي يجب أن ينصاع لها الجميـع.إنّ تصرف قطر كدولة غير صغيرة بمعنى أدق محاولتها كسر القاعدة القائلة أن الإمكانيات والقدرات البشرية، المادية والمعنوية تعتبر المحرك الرئيسي وراء تشكيل وتحديد كيفية تحرك الدول في النظام الدولي والإقليمي،

ذلك أَنَّ الدول وإن تشابهت وظائفها، فإنّ قدراتها إمكانياتها وقوتها تتفاوت وتختلف كما يقول **كنيث والتز(Kenneth N. Waltz)**[6].أدى إلى دخولها في ما يشبه منافسة خليجية– خليجية ضد السعـودية على ما يعرف بقلب النظام أو القطاع المحوري(Core States)، الذي يتكون في العادة من الدول التي تشكل أكبر قوة سياسية وعسكرية واقتصادية، وكذا أكبر وزن ثقافي داخل النظام الإقليمي.

وفـي هـذا الصدد، تُشير لينا الخطيب، مديرة مركز كارنيغي للشرق الأوسط (Carnegie Middle East Center)، بقولها:"أَنَّ قطر ارتكبت العديد من الأخطاء المتعلقة بالتقدير الاستراتيجي لمكانها وقوتها، ما أثار سخط جيرانها الخليجيين، وفي نفس الوقت أدتسياسة قطر المتناقضة إلى تهديد استقرار ووحدة الدول العربـيّة، ولعل أول هذه الأخطاء رغبة قطر في رسم مسار مستقلّ عن باقي دول مجلس التعاون ما أثارت مواجهةً بينها وبين المملكة العربـيّة السعـودية لا سِيَّمافي السياسات إزاء مصر وسورية. حيث أضرّ هذا كثيرًا في حسم الأمور لصالح المملكة، وفي الوقت نفسه زاد من عدم الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط"7.في حين يقول الباحث الكويتي محمد الرميحي: " أن الخلافات القطرية مع دول الخليج ليست حديثة العهد. وهي جزء من مجموعة صدامات محدودة جرت بين دول الخليج في الربع الأخير من القرن العشرين بسبب خلافات حدودية كانت تجد طريقها إلى التسوية من خلال ''دبلوماسية صامتة''، إن صح التعبير، أحياناً، ودبلوماسية علنية أحياناً أخرى"[8].

المحور الثـاني: أسبـاب الأزمـة الخليجيـة

على الرغم من الخلفيات المتعلقة الأزمة الخليجية كفيلة بتفسير جزء كبير من حالة التوتر التي شابت العلاقة بين قطر وبين السعـودية بدرجة أولى وحلفاءها، لكنّ تبقى هناك أيضًا العديد من المتغيرات والملفات غير المحسومة التي تسرع من عملية التصادم والتي يمكن الاستناد عليها باعتبارهاأسباب المباشرةللأزمة الخليجية.لعلأبرزهاخمس قضايا على النحو الآتي:

1) **الموقـف القطـري من أحـداث الربيـع العربـيّ**: لا يستطيع أحد إنكار أن في حِدَّة التوتر بين الرياض والدوحة بدأت بوادرها في الارتفاع إلى هذا المستوى غير المسبوق مع أحدث الربيع العربـيّ، لما أحدثه هذا الأخير من خلل في التوازن السياسي والطائِفي القديم للشرق الأوسط. فقد خلط الربيـع العربـيّ الأوراق في المنطقة وفق معطيات جديدة، وأيضًا نتيجة لتباين موقف السعـودية وقطر من هذا الحراك، وبدون أن ندخل متاهات وجدلية، هل هي ثورات أو لا؟ أو في دهاليز التسمية هل هو حقًا ربيعٌ عربي أم خريف، فوضى أو ثورة...؟ ذلك أن ما يهمنا بشكل رئيسي النتائج المترتبة عن هذه الأحداث، خصوصًا تلك المرتبطة بشكل مباشر بالأزمة الخليجية.

بدأت أحدث العربـيّ من حيث الزمن مع نهاية 2010، وعرفت أوجها في سنة 2011، أمّا من حيث المكان فقد انطلقت في شمال إفريقيا وبعيدةً نسبيًا عن دائر الخليج العربـيّ، لكنّها بدأت بسرعة في التنقل نحو الشرق لتصل إلى الخليج والشرق الأوسط، لتشمل في النهاية تقريبًا كل أرجاء العالم العربـيّ من المحيط إلى الخليج. ويعد الموقف القطري من أحداث الربيـع العربـيّ من أكثر المواقف وضوحًا، فقد ساندت الدوحة كل ما وقع في

الأقطار العربـيّة بدون استثناء حتّى تلك الواقع ضمن المنظومة الخليجية الوراثية على غرار البحرين والسعـودية، وفي هذه الأخيرة يقول أحد كتاب هذا البلد، أنَّ قطر حولت دفع السعوديين إلى الخروج للشوارع يوم الجمعة 11 مارس 2011[9]. من خلال التقارير التي كانت تبثها ضمن ترسانتها الإعلامية. ولم تكتفي بهذا بل أنَّها أقحمت آلتها الإعلامية في الترويج أيضًا إلى هذه الأحداث على أنَّها ثورات شعبية من أجل الديمقراطية والحرية، إضافةً إلى الدعم المالي الكبير الذي كانت تقدمه للمُعارضين السياسيين، وتعد الحالة الليبية أكثر الحالات جلاءً ووضوحًا لبصمة القطريين في تأجيج هذه الأحداث، حيث لم يكتف القطريون بالدعاية الإعلامية والتمويل والفتاوى الدينية بل شاركت عسكريًا في الاطاحة بنظام القذافي حيث أرسلت قطر ست طائرات مقاتلة ميراج(Mirage)لإجراء عمليات القصف الجوية جنبًا إلى جنب مع قوات الناتو (الفرنسيين والبريطانيين).

كـان هذا الموقف القطري المختلف عن بقية أترابها من الملكيات الخليجية المحافظة وعلى رأسها المملكة العربـيّة السعـودية أول مسمار يدق في نعش مجلس التعاون الخليجي ومنظومة الملكيات الخليجية، أمّـا الموقف السعـوديفجاء في العموم منسجمًا مع طبيعة النظام والحالة السعـودية التي تتميز أنَّها محافظة دائمًا ولا تحبذ التغير بالمرة. حيث اتخذت المملكة في البداية موقفًا مناهضًا للثورات كافة بما فيها الثورة ضد نظام خصم كنظام القذافي في ليبيا، إذ عارضت عمومًا طريقة التغير بالاحتجاج الشعبي، وشجعت وجود أنظمة حكم سلطوية، ورأت بمعية الملكيات الخليجية أن الثورات العربـيّة تخص الأنظمة الجمهورية دون سواها، لأنَّالأنظمة الملكية الوراثية تتمتع بشرعية تجعلها بمنأى عن رياح التغير[10].غير أنَّ الموقف السعـوديأصابه بعض التغير هو الآخر بعد التحولات غير المتوقعة التي أخذتها الأحداث، حيث بدى الموقف السعـوديمتباينًا حسب الظروف والمصالح، ففي حين اتجه النظام السعودي بصورة واضحة ومباشرة إلى الحل القمعي ضد الاحتجاجات الشعبية في البحرين وفي اليمن، نجده من أشد المساندين للدعوات التغير في سورية. هذه الأخيرة شكلت نقطة التوافق الوحيدة بين الرياض والدوحة، لكن على ضرورة تغير النظام فقط، بينما كان الاختلاف في أطراف المعارض التي يتوجب دعمها، فالسعـودية والإمارات من بين المؤيدين للعناصر العلمانية في الجيش السوري الحر. في حين تميل قطر لتأييد الإخوان المسلمين.

2) **دعـم الإخـوان المسلمـين**: تعـد قطر حاليًا أحد العواصم الإخوانية، إذ تضم بمعية تركيا أغلب القيادات الإخوانية الفارة من مصر أو سورية، كما كانت قبل ذلك من أكثر الدول الداعمة لتولي الإخوان المسلمين الحكم عقب الربيـع العربـيّة، وفي سبيل هذا المسعى، فإنّها كانت أكبر ممول لحكومة الرئيس المصري السابق محمد مرسي، حيث وفرت أكثر من 5 مليارات دولار في شكل قروض من دون شروط للقيام بإصلاحات كتلك التي طالب بها صندوق النقد الدولي[11]. كما أتاحت قطر الحماية لكثير من أعضاء جماعة الإخوان المسلمين بعد عزل الرئيس السابق محمد مرسي، فضلًا عن ذلك رفضت تصنيف الإخوان المسلمين كجماعة ارهابية بعدما قامت السعـودية، مصر، الإمارات، والبحرين بهذا الأمر (اللجنة الرباعية لمكافحة الإرهاب). وقبل كل هذا، كان أعضاء في قيادة حركة الإخوان المسلمين المصرية والسورية ورئيس المكتب السياسي لحركة حماس خالد مشعل ورئيس حركة النهضة التونسية راشد الغنوشي ضيوفًا دائمين على العاصمة القطرية، كما أنَّ يوسف القرضاوي عالم الدين المصري ذو التوجهات الإخوانية، الذي كان يشغل منصب رئيس الاتحاد العالمي لعلماء

المسلمين استقر بقطر منذ زمن طويل، وحصل على جنسيتها بعدما تم نفيه من مصر[12]، ومن الدوحة كان يطلق فتاويه المشهورة إبان الربيع العربـــيّ.

إنّ دعم قطر للإخوان المسلمين واحتضانها إياهم يعد بلا شك أحد المأخذ التي تعتمد عليها الدول الأربع في سلوكها ضد قطر، خاصةً بعدما تم الإطاحة بحكومة الإخوان في مصر في جويلية 2013، وتم الحكم للرئيس عبد الفتاح السيسي المدعوم من المملكة العربـيّةالسعـودية. لكنّ استمرار قطر في دعم المعارضة الإخوانية المصرية في الخارج، والهجوم الإعلامي المستمر على نظام السيسي أغضب الرياض التي ما صدقت أَنَّها تخلصت من حكم الإخوان في مصر، خصوصًابعدما فقدت ـــــ جراء الربيـع العربـــيّ المروج له قطريًا ـــــ أحد أهم حلفائها في المنطقة والمتمثل في نظام الرئيس حسني مبارك مما دفع الرياض إلى زيادة الضغط على الدوحة لتغيير مسارها هذا.ضغطٌ تجسد على أرض الواقع عبر خطوة تعتبر تحذيرية لدفع قطر لتعديل موقفها، حيث أقدمت كل منالسعـودية والإمارات والبحرين بعملية سحب لسفرائها من الدوحة مطلع عام 2014، شرطهم الأساسي للتراجع كان دعم قطر للانقلاب العسكري في مصر.

والحقيقـة، أَنَّ سلوك الدوحة هذا ودفاعها المستميت عن الفِكر الإخوانيـــــ إذا أخذنا بعين الاعتبار أَنَّالإخـوان المسلمـين ممنوعون من النشاط السياسي داخل قطرـــــ يبدو غير مُبرر ولا يُمكن تفسيره إلّا برغبة قطر في استغلال الفِكر الإخواني كقوة ناعمة (Soft power)تتيح لها التغلغل خارج حدودها أكثر،ذلك أَنَّ سياسة الدوحة البرغماتية التي تسعى إلى التوسع رأت في جماعة الإخوان المسلمين القوة السياسية القادمة التي ستنتصر سياسيًا أو عسكريًا في مختلف البلدان التي حدث فيها الربيـع العربـــيّ ، ومنه،تتمكنقطر بشكل غير مباشر من التأثير على المشهد السياسي في هذه الدول. ومثلما تفعل السعـودية مع الوّهَابيّة (Wahhabisme)أو إيـران مع الشّيعية الخمينية(Khomeynisme)، تحاول قطر تكرار نفس المنهج، لذلك أَنَّهُلا يمكن بأي حال من الأحوال اعتبار قطر دولة ذات إيديولوجية إخوانية. لكنّ هذا المسعى القطري يصطدم في النهاية وبحكم الواقع مع الرؤية السعـودية، التي لا تقبل أحد ينازعها الزعامة الإسلامية السُّنّية.

وقـد بدأت علاقة الإخوان المسلمين السعـوديةبشكل مباشر بعد الصراع المصـري – السعـودي على اليمن في الستينيات، حيث لجأ عدد منهم إلى المملكة، لكنّ علاقة هذا التيار مع النظام السعـودي توترت بداية من الثورة الإسلامية في إيران 1979، بعدما رحبت قيادة الإخوان بها، وكانت حرب الخليج الثانية (1980 – 1991) عندما استعان النظامالسعـودي بالقوات الأجنبية الضربة القاسمة والقطيعة بين الإخوان والمملكة[13]،حيث أعتبرهم وزير الداخلية السابق الأمير نايف بن عبد العزيز في أكثر من مناسبة وحديث علني السبب في كل ما وجهته السعـوديةمن تشدد ديني وتمرد على شرعية الدولة[14]. كما اشتد الصراع بين السعـوديةوالاخوان بصفة خاصة بعد أحداث الربيـع العربـــيّ وتمكنهم من تولي السلطة في مصر وتونس، مما جعل السعـوديينيشعرون بالقلق حيال قيام جمهورية إسلامية سُنّية تنازعهم في الشرعية الإسلامية، إذ يعتبر الاخوان المسلمين أداة لإيديولوجية إسلامية ثورية منافسة للوّهَابيّة ولها شعبية كبيرة، إذا ما أخذنا بالاعتبار النجاحات الانتخابية التي حققوها في الوطن العربـــيّ بعد 2011، وهو ما استثار حماس النظام السعـودي لدعم الانقلاب

العسكري في مصر 2013، وبعدها تصنيفهم من طرف الحكومة السعـودية كجماعة إرهابية في فيفري 2014[15].

والحـال، أنَّ اعتبار حركة الإخوان حركة إرهابية ينجم عنه الكثير من المخاطر، ذلك أنَّ هذه الخطوة السعـودية تعد إيذانًا بتصدع البيت الداخلي الخليجي أو كما كان يسمى مجلس التعاون الخليجي، من خلال تضيق الخناق على قطر عاصمة القيادات الإخوانية والداعم لهم، إضافة إلى زيادة التوتر مع تركيا الأردوغانية، وفي المقابل، تستفيد إيران من هذا الشرخ على مستوى الحلف السُّنِّي مقابل الشِّيعي، ولعل أهم مكاسب إيران تمثل في التقارب القطري –الإيراني والتقارب التركـي–الإيرانـي. ما أريد قوله هنا أنَّتداعيات إقصاء جماعة الإخوان المسلمين السُّنَية الواسعة الانتشار يصيب أطروحة الصراع الشِّيعي–السُّنِّي الموظفة من طرف السعـودية، والتي كانت تلقى صدى واسع عن الكثير من المسلمين السُّنَة في مقتل، حيث أصبحت هذه الأطروحة محل شك، كما خسرت السعـودية بهذا الفعل العديد من حلفائهم السُّنَة الذين احتضنتهم إيران في المقابل.

3) **قنـاة الجزيـرة**: تعد قناة الجزيرة القطرية إحدى إذ لم نقل أهم أدوات القوة الناعمة التي تملكها قطر، حيث تعتبر هذه القناة المؤسسة سنة 1996، والتي استطاعت أن تضم أحسن الكفاءات العربـيّة والأجنبية أن تكون إحدى أهم قنوات صناعة الرأي العام العربـيّ وحتّى العالم، وخلال فترة زمنية طويلة كان الجزيرة تعتبر أكثر القنوات الإعلامية العربـيّة مصداقية واحترافية في نقل المعلومات والصورة. أثار هذا الكثير من الجدل في العديد الدول العربـيّة غير المعتاد على هذا النمط من الإعلام المفتوح، وسبب في نفس الوقت لها الكثير من المشاكل، خاصةً أنَّ قناة الجزيرة أصبحت منبرًا للمعارضة السياسية المتواجد بالخارج، لذا توترت العلاقات بين قطر غير الأبِهَة بما تبثه قناتها وأغلب الدول العربـيّة، التي بادرت العديد منها إلى أغلاء مكتب الجزيرة في بلادها.

ومـن بين هذه الدول الغاضبة مما تبثه القناة القطرية نجد الملكة العربـيّة السعودية، ففي سنة 2002 استضافت أحد البرنامج التلفزيونية في الجزيرة اشخاصًا اعتبرتهم الحكومة السعودية معادين لآل سعود، وتعرضوا فيه لمؤسس المملكة الملك عبد العزيز بالإساءة. كانت نتيجة هذا إقدام الرياض على سحب سفيرها صالح الطعيمي من الدوحة. وبعد سنة من هذه الحادثة، وتحديدًا في3 مارس 2003 قررت السعودية كسر الاحتكار القطري للمعلومات الموجهة، وخلقت هي الأخرى قناة إخبارية سعودية تتبنى رؤية النظام السعودي وتدافع عنه وعن سياساته أطلق عليها اسم **العربـيّة**. هذه الأخيرة ستكون أول قناة تعلن عن التصريحات المزعومة لأمير قطر وتروج لها على أنَّها حقيقة، في حين لم تذكر نفي السلطات القطرية لها. كما تم إغلاق مكتب الجزيرة في الكويت عام 2010 بسبب ما اعتبرته الكويت تدخلًا في الشأن الداخلي لها،لا سِيَّما بعد إثارة وضوع العلاقات الكويتية–العراقية، ونفس الأمر في اليمن عام 2011، وفي تونس أيام الرئيس زين العابدين بن علي قررت الحكومة عام 2006 قطع علاقاتها الدبلوماسية مع قطر بعدما استضافة قناة الجزيرة المعارض التونسي ـــ الذي سيصبح فيما بعد رئيسًا لتونس ـــ المنصف المرزوقي في إحدى برجمها ودعا فيها المرزوقي إلى العصيان المدني[16].

أمّـا مصـر، فإنّ حصتها من نقد وهجوم الجزيرة كان الأوفر نتيجته كانت حرب إعلامية شرسة بين الإعلام المصري والقناة القطرية مازالت مستمرة إلى وقتنا الحالي. كما أعلنت الأردن إلغاء تراخيص مكتب قناة

الجزيرة في الأردن. وعلى هذا تحولت الجزيرة لمصدر للكثير من التوتر فيالعلاقات الدبلوماسية بين قطر ومختلف الدول العربـيّة. لهذا، فإنّه ليس من المستغرب أن يكون على رأس مطالب اللجنة الرباعية لقطر حتّى يتم فك الحصار عنها غلق قناة الجزيرة لإدراكهم أن قطر بدون الجزيرة لا تساوي شيئًا. أمّا الجانب القطري، فإنّه لم تكتفي بالجزيرة كقناة إعلامية وحيدة بل سعى إلى تطويرها إلى شبكة إعلامية ضخمة (شبكة الجزيرة الإعلامية) تضم العديد من القنوات الإعلامية السياسية والرياضية والثقافية بعدة لغات كالإنجليزية والتركية والبوسنية (الجزيرة البلقان)، إضافةً طبعًا إلى اللغة العربـيّة، كما أطلقت قناة تختص بالأفلام الوثائقية 2007، فضلًا عن مركز بحثي متخصص تم تدشينه عام 2006 يختص بالدراسات السياسية والقضايا الإقليمية والدولية (مركز الجزيرة للدراسات)*، متاح بنسختين عربية إنجليزية، إلى جانب ويضم أقلام أكاديمية محترمة وذات مقروئية. كل هذا أعطى لقطر قوة ناعمة غير متاحة للكثير من القوى الكبرى.

وعمومًـا، أصبحت قطر تعتمد بشكل جوهري على الأداة الإعلامية في ممارسة دورها في المنطقة من خلال دعم الدبلوماسية القطرية التقليدية والعامة، حيث كشفت وثائق أمريكية مسربة عبر **موقع ويكيليكس (WikiLeaks)**أنّقطر أصبح تستعمل الجزيرة كورقة مساومة في السياسية الخارجية للمساعدة في دعم جدول أعمالها على المسرح الإقليمي والدولي[17]. وأثناء الأزمة الخليجية كان لقناة الجزيرة دورٌ جوهري في الرد على خصومها، وحتّى في إدارة الصراع إعلاميًا حيث تمكنت في الكثير من الحالات أن توجه الرأي العام إلى المناطق المرغوب فيها نتيجة امتلاكها المعلومة، ويُشير **معتز سلامة** رئيس وحدة الدراسات العربـيّة والإقليمية ومدير برنامج الخليج العربـيّبمركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية في هذا الصدد بقوله:"أن التعاطي الإعلامي للجزيرة مع أوضاع كل من المملكة العربية السعـودية والإمارات خلال الأزمة بلغ حدًا تجاوز محرمات كثيرة في الواقع الخليجي؛ فتناولت قضايا، ووظفت لغة وأسلوبًا لم يكن مسموحًا بهما في علاقات دول الخليج ببعضها البعض، خاصة فيما يتعلق بالمملكة العربـيّة السعـودية، إذ تعتبر شؤون الأسر الحاكمة من أخص الشؤون التي ابتعدت عنها كل الدول الخليجية إعلاميًا على الأقل"[18]، مما نتج عنه المزيد من الاحتقان حيث اعتبرت الدول المحاصرة هذا الأمر بمثابة تحدي لها.

4) **التقـارب مع إيـران**: تعـد قطر أكثر الدول في مجلس التعاون اقترابًا من إيـران، وهذا ليس وليد الظرف الحالي، وإنّما كان أحد الاستراتيجية التي تستعملها قطر الصغيرة حتّى لا يتم ابتلاعها من طرف القوى الكبرى بما في ذلك السعـودية، حيث كانت سياسة قطر أقرب إلى ما يعرف في العلاقات الدولية بسياسة الموازنة أو المساومة، وهذا من خلال المحافظة على علاقة ممتازة مع القوى الإقليمية الكبرى، وإن حاولت إحداهن فرض نفوذها عليها أو الضغط عليها مالت أكثر للقوى الأخرى للمحافظة على توازن القوى، ونفس الحالة تقريبًا نجدها في المجال الأمني، على الرغم مما يشاع عن سياسة الأمـن الجماعي التي تنتهجها دول مجلس التعاون الخليجي، بَيْدَأَنَّ قطر على غرار عدد من دول الخليج الصغيرة اعتمدت كما يقول**يوئيل جوزانسكي(Yoel Guzansky)**: "على استراتيجية التحوط الاستراتيجي، بحيث تبَّنت مبدأ مسايرة السلوك الإيراني، وفي الوقت نفسه العمل على

تطوير قوتها بما يوازن هذا السلوك، الأمر الذي يقلل من خطورة الصراع مع إيران على المدى القصير، ويتيح الفرصة لها للحفاظ على خططها الطارئة لمواجهة التهديد الإيراني على المدى البعيد"[19].

وهكـذا، فإنّ سياسـات التنويع، من خلال التقارب مع الدول غير العربـيّ (تركيـا وإيـران)، وتعزيز الشراكات العسكرية والاستراتيجية مع فرنسا، مع ألمانيا، وغيرها يعد جوهرة السياسة الخارجية القطرية، وعلى هذا الأساس، تُعتبر قطر نفسها أنّها أكثر الدول الخليجية الصغيرة سيادةً في سياستها الخارجية. أمّا، الرياض وأبو ظبي، فيعتقدون أن الدوحة عبر سياستها الخارجية المستقلة تضعف موقف دول مجلس التعاون في الساحة الإقليمية وفي نفس الوقت تعزز الموقف الإيرانـي، وهذا يعد خنوعًا للإيرانـيين من جهة نظر السعوديين، حتّى أَنَّهُ يقال إنّ وزير الدفاع السعـودي السابق سلطان بن عبد العزيز كان يشير إلى الأمير حمد بازدراء على أَنَّهُ "فارسي" نظراً لسلالة آل ثاني التي كان يسود اعتقاد بأنها سلالة غير نقية؟[20].

وفـي خضم الأزمة الخليجية استعملت الرياض المؤسسة الدينية الرسمية خاصتها التي يقودها بعض حفدة محمد بن عبد الوهاب التميمي مؤسس المذهب الوّهَابيّ، المعروفون باسم آل الشيخ لمهاجمة العائلة الحاكمة في قطر والتشكيك في نسبهم خصوصًا أن آل ثاني يقولون إنّ نسبهم يعود إلى بني تميم في نجد، كما اتصلت السعـودية بإحدى أكبر القبائل العربـيّة في قطر، حيث اجتمع عدد من شيوخ قبيلة آل مرة القطرية مع ولي العهد السعـودي وزير الدفاع الأمير محمد بن سلمان في السعـودية. وتعدآل مرة أحد أكبر القبائل العربـيّة، المنتشر في السعـودية، قطر، الإمارات العربـيّة المتحدة، الكويت، البحرين، حضرموت. وذات نفوذ واسع في الخليج العربـيّ، مع العلم أن أفراد هذه القبيلة يمثلون 60% من الشعب القطري و70% من أفراد القطاع العسكري. ناهيك أن أحد المشاكل التي تواجه الأمير تميم بن حمد آل ثاني تلك المتعلقة بعلاقاته السيئ مع رجال الدين وشيوخ القبائل. ما قد يهدد نظام الحكم في قطر، إذا ما عرفنا أن نظام المشيخة في الخليج قائمٌ بالأساس على البنية القبلية.

5) **النُّخبة الحـاكمـة**: من المؤكد أن لهوية النخب السياسية الحاكمة الأثر الكبير في تبلور سياسات الدولة وتوجهاتها وأنماط تحالفاتها، وكذا تحديد دوائر نفوذها، وفي حالتنا هذه، فإنّ كل من محمد بن سلمان آل سعود ولي العهد السعـودي، الذي يقال إنّه يحكم وراء الستار، وصاحب الدور الأكبر في الحصار على قطر، وبدرجة أقل نظيره الإماراتي محمد بن زايد آل نهيان ولي عهد أبو ظبي. بدون أنْ نغفل دور أمير قطر السابق الشيخ حمد (الأمير الوالد)، الذي يقال حسب بعض المصادر الغربية، أَنَّهُمازال يملك نفوذًا واسعًا في توجيه سياسية قطر، رغم تنازله عن العرش لابنه تميم في 25 جوان 2013، حيث يصر القادة السعـوديون والإمـاراتيون أَنَّ أمير قطر الشاب يدير البلاد على الورق فقط، أمّا في الواقع الفعلي، فإنّ الأمير الوالد والحمدين من وراءه هم المحرك الحقيقي لسياسة قطر، وهم السبب في الأزمة الخليجية الراهنة واستمرارها، خصوصًا أَنَّ الأمير الوالد ـــ كما يُقال ـــ لا يحب الإماراتيين والبحرينيين، أمّا السعـوديين، فإنّه يكرهم بشدة.

يعـود السبب ربّما إلى محاول السعـوديين والإمـاراتيين بمشاركة من البحرين تنظيم انقلاب مضاد عام 1995 لإعادة أبيه الشيخ خليفة بن حمد المنقلب عليه من طرف ابنه حمد إلى العرش[21]. فيما يذهب الإعلامي

القطري **عبد العزيز آل إسحاق** إلى أبعد من هذا، إذ يرجع تاريخ الأزمات بين السعـودية وقطر إلى العام 1926 أيام الملك عبد العزيز (ابن سعود)، الذي وقف بجانب البحرين في أزمة "جزر حوار" المتنازع عليها بين البحرين وقطر، حيث وصل الأمر إلى تهديد قطر بالغزو في ذلك الوقت، وفي 1992 وقعت حادثة الخفوس[22]، بسبب النزاع الحدودي بين قطر والسعـودية، إذ كان هناك تشابك عسكري انتهى بمقتل ضابط سعـودي وجنديين قطريين، وسيطرة السعـودية على منطقة الخفوس. فيما تبقى المشاكل الحدودية الأكثر تعقيدًا تلك الموجودة بين قطر والبحرين. أمّـا العلاقات الإماراتية –القطرية فهي في طريق تصادمي منذ حين، السبب في ذلك يعود لرعاية قطر لجماعة الإخوان المسلمين.

في حين أن مصر الطرف غير الخليجي في المعادلة، فالعلاقات بينها وبين الدوحة بدأت في التدهور منذ منتصف تسعينيات القرن الماضي عندما تولى الشيخ حمد بن خليفة الإمارة بديلًا عن والده الشيخ خليفة بن حمد، وبدا تعاطف الرئيس المصري الأسبق حسني مبارك مع الأمير الأب (خليفة) في ذلك الوقت واضحًا، لأسباب تتصل بالعلاقات الشخصية بينهما أو عدم استحسان الإجراءات التي تم بها انتقال الحكم والملابسات التي أحاطت بظروفها. وقد اتهمت قطر آنذاك الرئيس مبارك بأَنَّهُوراء محاولة انقلابية للإطاحة بالشيخ حمد وإعادة والده إلى سُدة الحكم من جديد[23]. وبعد سقوط نظام حسني مبارك وتولي الإخوان المسلمين الحكم عادة العلاقات المصرية –القطرية للتحسن لكن إلى حين، حيث أن الانقلاب العسكري من قبل المشير عبد الفتاح السيسي جعل العلاقة بين البلدين تعود للتوتر. خاصةًأَنَّ قطر ترفض الاعتراف بهذا النظام الذي اعتبرته غير شرعي.وقد بدا الاستياءالمصري جراء هذا الموقف واضحًا. ففي عام 2014اتهمت السلطات المصرية قطر بالتحريض على الاضطرابات في مصر من خلال وسائل إعلامها، وفي منتصف 2017كانت مصر أحد أطراف اللجنة الرباعية لمحاربة الإرهاب أو بالأصح محاربة سياسة قطر.

أمّا عن دور المحمدين، بن سلمان، وبن زايد في الأزمة الخليجية، فإنّه يبدو الأكبر ـــ حسب أغلب المتخصصين في هذا الشأن ـــ حيث يتقاسم هذا الثنائي الديناميكي العديد من وجهات النظر، فإلى جانب أنّهما يتقاسمان الرغبة في شن معارك مزدوجة ضد إيران وحلفائها، وكذا الاخوان المسلمين، فإنّهما كذلك يوليان أهمية عظمى للاعتماد على القدرة الأمريكية' ومن هذا المنطلق يذهب بعض أَنَّ الهجمة الشرسة على قطر ما كانت لتكون لولا الضوء الأخضر من طرف الرئيس الأمريكي **دونالد ترامب (Donald Trump)**بحيث أن الأزمة الخليجية جاء مباشرةً بعد أيام قليلة من زيارة ترامب للسعودية في إطار قمة الرياض، أين استعادت السعـودية والإماراتـــ كما ترى قطر ـــ الثقة بالنفس مع انتخاب ترامب رئيسًا للولايات المتحدة، ونشأ تحالف بين ولي عهد أبو ظبي وولي ولي العهد آنذاك في السعـودية لأسباب داخلية وخارجية. وعادت القيادتان إلى سياستهما الهجومية، وبدأت بالتعبئة ضد قطر في وسائل إعلام غربية وأميركية عديدة[24].

ومما يزيـد من دور المحمدين في الأزمة الخليجية أَنَّهما يشكلان في بلديهما القوة الفاعلة الحقيقة في رسم سياسة البلاد، فعلى الرغم أَنَّ أخ محمد بن زايد غير الشقيق خليفة بن زايد آل نهيان مازال هو الرئيس النظري للبلاد (حاكم أبو ظبي ورئيس دولة الإمارات العربـيّة المتحدة) غير أَنَّهُمن الناحية العملية ليس كذلك، ذلك أَنَّ

صحته ومرضه لم تعد تسمحان له بأداء وظائفه على أكمل وجه، زد على هذا أَنَّهُلم يشاهد علانًا منذ فترة طويلة مما جعل محمد بن زايد يحكم الأمر الواقع الحكم الفعلي للبلاد[25]. أمّا، ولي العهد السعـودي المغمور والمغامر، فكمية السلطة التي تتركز في يده لا مثيل لها في تاريخ المملكة، على حد تعبير **برنارد زاند (Bernhard Zand)**. فقد استطاع إقصاء جميع الأفراد الأقوياء من أسرته، حيث أصبح بعد اقصاء الثنائي القوي، ولي العهد السابق ووزير الداخلية محمد بن نايف، ومن بعده وزير الحرس الوطني متعب بن عبد الله يسيطر على جميع مفاتيح القوة (الداخلية والحرس الوطني، إضافة إلى الدفاع وشركة أرامكو)، إضافةً إلى هذا أَنَّهُلم يتوان في التقبض على بعض أفراد عائلته، لعل أشهرهم عبد العزيز بن فهد ووضعه تحت الإقامة الجبرية ـــــ كما تقول بعض التسريبات ـــــ عقب تغريداته على التوتير التي تعرضت فيها لمحمد بن زايد ووصفه بـ "الشيطان". وبعد هذا قام بن سلمان في حركة لم تعرف المملكة مثلها باعتقال عدد من الأمراء (11أميرًا) من بينهم الملياردير الوليد بن طلال ورجال أعمال آخرين، إضافة إلى مجموعة كبير من علماء الدين الوهابيين، حتَّى بات كما يقول الصحفي البريطاني المشهور **ديفيد هيرست(David Hearst)** "يحكم قبضته تمامًا على ثلاثية السلطة والمال والإعلام في السعـودية"[26]. زد على هذا أَنَّهُمهووسٌ بالخطر الذي تشكله إيران، وله نظرة إيجابية نحو فتح علاقات مع إسرائيل[27].

إنّ اعتبـار السعـودية عرابة هذه الحملة ضد قطر، وهو أكثر التحليلات منطقية يجيز لنا القول إنّ تربع الملك سلمان على عرش السعـودية كان إيذانًا بمرحلة جديدة في السياسية الخارجية السعـودية، التي لطالما عرفت بالرزانة وعدم التهور والعمل في الكواليس، حتَّى أصبحت المملكة لا تتردد في الإقدام على مغامرات خارجية ومجازفات غير محسوبة (اليمن، قطر، لبنان) يقودها في الغالب الأمير الشاب ابن الملك المفضل، فقد أضحت السعودية في مزاج لا يقبل لاعبين محايدين. مرد هذا كله إلى العقيدة الجديدة التي تبنتها السعـودية، والتي أطلق عليها اسم الملك **(The Salman Doctrine)**، واستنادًا على هذه العقيدة الهجومية، المؤمنة بأَنَّ إيـران وكل من دار في فلكها هم السبب الجذري للعديد من المشاكل الأمنية التي تعصف بالشرق الأوسط والخليج كان الحصار ضد قطر.إنّهذه العقيدة السياسية الجديد لم تعرف السعـودية مثلها على طول تاريخها، حيثتتميّز بعسكرة سياستها الخارجية تجاه أي تهديد أو إحساس بالخطر، ومن هذا المنطلق السلماني الجديد ـــــ كما أشرنا ـــــ لم تتوان السعـودية في محاصرة قطر (جوان 2017) بعدما حاولت التغريد خارج السرب الخليجي المعادي لإيـران، بل أَنَّ التهديد وصلت إلى إمكانية ضرب عسكرية ضدها أو دعم انقلاب ضد الحمدين.

وبالعـودة إلى الأزمة الخليجية وتطوراتها، فبعد نحو شهر من بدء حصار، وتحديدًا في 22 جوان 2017، قامت الكويت التي تلعب دور الوسيط بتسليم قائمة مطالب (كانت سرية إلى أن تم تسريبها) متضمنة 13بندً توجهت بها السعـودية والإمارات والبحرين ومصر إلى قطر، حيث تلخص هذه القائمة مطالبهم حتَّى يتم فك هذه المقاطعة والحصار، وأُمهلت قطرة مدة عشرة أيام للاستجابة لها، وشملت المطالب عدّة أمور وفقًا للتسريبات التي تناولتها مختلف وسائل الإعلام، وفيما يلي تفصيل ذلك[28]:

1) إغلاق قناة الجزيرة؛

2) قطع العلاقات الدبلوماسية مع إيران، وطرد أي عنصر من الحرس الثوري الإيراني موجود على أراضيها، والامتناع عن ممارسة أي نشاط تجاري يتعارض مع العقوبات الأميركية على طهران؛

3) إغلاق القاعدة العسكرية التركية في قطر وإيقاف أي تعاون عسكري مع أنقرة؛

4) قطع علاقات قطر بالإخوان المسلمين ومجموعات أخرى منها حزب الله وتنظيم القاعدة وتنظيم داعش؛

5) امتناع قطر عن تجنيس مواطنين من السعـودية والإمارات والبحرين ومصر، وطرد من سبق أن جنستهم، وذلك كجزء من التزامها بعدم التدخل في الشؤون الداخلية لهذه الدول؛

6) تسليم قطر كل الأشخاص المطلوبين للدول الأربع بتهم إرهابية؛

7) وقف أي دعم لأي كيان تصنفه الولايات المتحدة كيانًا إرهابيًا؛

8) تقديم قطر معلومات تفصيلية عن كل وجوه المعارضة من مواطني الدول الأربع، الذين تلقوا دعمًا منها؛

9) التعويض عن الضحايا والخسائر كافة وما فات من كسب للدول الأربع بسبب السياسة القطرية خلال السنوات السابقة.

10) أن تلتزم قطر بأن تكون دولة منسجمة مع محيطها الخليجي العربـيّعلى كافة الأصعدة بما يضمن الأمن القومي الخليجي العربـيّوقيامها بتفعيل أتفاق الرياض لعام 2013 واتفاق الرياض التكميلي 2014؛

11) تسليم قطر كافة قواعد البيانات الخاصة بالمعارضين الذين قامت بدعمهم وكذلك إيضاح كافة أنواع الدعم الذي قدم لهم؛

12) أغلاق كافة وسائل الإعلام التي تدعمها قطر بشكل مباشر أو غير مباشر (مثل: العربـيّ الجديد) ؛

13) أن يتم أعداد تقارير متابعة دورية مرة كل شهر للسنة الأولى ومرة كل ثلاثة أشهر للسنة الثانية، ومرة كل سنة لمدة عشر سنوات.

لكـنّ قطر لم ترد بشكل مباشر على هذه المطالب وفي الفترة الزمنية المحددة (12 يومًا بعد توسطت الكويت مرة ثانية لإمهال قطر 48 ساعة إضافية)، ما اعتبرته الدول المقاطعة رفضًا لها،وعندما قامت الدوحة بتسليم ردّها المكتوب إلى الوسيط الكويتي تبينرفضها للمطالب جميعها، وبعدها صرح وزير الدولة للشؤون الخارجية القطري، **سلطان بن سعد المريخي**، في اجتماع مجلس الجامعة العربـيّة على مستوى وزراء الخارجيةالدورة ال 148، بقوله :"**إن السعـودية وحلفاؤها الثلاثة طرحت أمام السلطات القطرية مطالب غير قابلة للتنفيذ، فيما وصف إيران بأنها دولة شريفة**". وبهذا، الرفض القطري والتشدد من الطرف الآخر ما زالت الأزمة الخليجية لم تبارح مكانها، وفي الوقت نفسه، يبدو أن السعوديون والإماراتيون والمصريون لن يتراجعوا عن مطالبهم، وبالتالي، فإنّ مواقف الجانبين تشير إلى أَنَّ الخلاف الخليجي من المرجح أن يستمر، ناهيك أَنَّ القضية تزداد تأزمًا يومًا بعد يوم، فمنذ داية الازمة في 2017 لايزال

النزاع على حله. نزاعٌ من المستبعد أن يكون فيه منتصرٌ حتَى ولو حُسم الصراع لصالح طرف معين، لتبقى القوى الإقليمية على رأسها الكيان الصهيوني إيـران وتركيا والقوى الدولية هي أكبر فائز في هذا التقاتل بين الأشقاء.

خاتمة:

تعتـبر الأزمة الخليجية الأخيرة في حقيقتها صراعًا على الهيمنةفي إطار مجلس التعاون الخليجي بين طرفيين أساسيين السعـودية من جهة، وقطر من جهة أخرى، على الرغم أَنَّقطر لا تملك الإمكانيات لتهيمن على مجلس التعاون إلّا أَنَّها بسلوكها المتفرد تشوش على السعـودية وتجعلها تفقد السيطرة على المجلس ككل. وعلى هذا، تحاول الرياض تأديب قطر بعد خروجها في العديد من المناسبات عن طاعة الشقيقة الكبرى، حيث لا يعد الصراع بين الرياضوالدوحة بدعة جديدة، إذ نجد له في التاريخ بين البلدين العديد من المحطات. ما يعني أَنَّالقضايا الخلافية بين البلدين عميقة، وهي تتمحور أساسًا حول كيفية التعامل مع إيـران، والقيادة الإقليمية، وكذا وتوجهات السياسـة القطرية، وحتّى على الإسلام السياسي (الصراعي الوّهَـابيّ–الإخـواني)، بَيْدَأَنَّ الخلاف الأخير بين قطر والسعـودية يعد أخطر نـزاع بينهما، كما يعد أخطر نزاع داخل مجلس التعاون لخليجي، مرد ذلك أَنَّهُيزيد من زعزعة الاستقرار في المنطقة المضطربة أصلًا.

كمـا أبـانت هذه الأزمة عن الكثير من نقاط الضعف التي تعتري دول الخليج العربـيّة، حيث يبدو جليًا من خلال السياسـة التي تنتهجها أَنَّها لم تتعلم شيءً من دورس التـاريخ، فما يحدث حاليًا من تطاحن لا يُمكن وصفه إلّا بالتخريب الذاتي للبيت الخليجي والعربـيّلحساب ولصالح أطراف وقوى إقليمية ودولية لعل أكثرها خطورة الكيان الصهيوني، وعلى الرغم أَنَّ هذه الأزمة الخليجية لم تصل بعد إلى نهايتها غير أَنَّ تداعياتها الآنية والمستقبلية كارثية بدون أدنى شك، حيث قد تصل إلى تقويض هذه الأنظمة المتنازعة بينها، والتي فقدت الكثير من شرعيتها ومصداقيتها الداخلية والخارجية، ولعل أكبر الخاسرين في هذه الأزمة ـــــ التي ليس فيها مُنتصرـــــ هم السعـوديون بدرجة أولى، ذلك أَنَّ القوة الناعمة السعـودية المتمثل في الزعامة الإسلامية الناتجة عن رعايتها للأماكن المقدسة وتمثيل السُّنّة أصبحت محل شك عند العديد من الناس، فالمملكة من خلال إقدامها على هذه الخطوات الهجومية المتتابعة التي لا يُمكن وصفها إلّا بالمتهورة في اليمن ثم قطر، ولبنان ترفع من حيث لا تدري من الرصيد السياسي لخصمها اللدود إيـران، حيث تعيد لها شرعية المقاومة التي كانت تملكها قبل الربيـع العربـيّ،والتي كانت قد تأكلت جراء التدخل الإيرانـي في سورية بحيث فقدت على إثره طهران وحليفها حزب الله اللبناني جزءً مهمًا من تعاطف الرأي العام العربـيّمعهما، كما تضعف نفسها عسكريًا واقتصاديًا ما ينعكس سلبًا على الجبهة الداخلية السعـودية وعلى مجلس التعاون الخليجي.

قـائمة المـراجـع:

أولًا: المراجع باللغة العربـيّـة

أ. الكتب

1. ارتس،بول، رولانتس،كارولين. **العربـــيّةالسعودية: مملكة في مواجهة المخاطر**. ترجمة: ابتسام الخضرا، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربـــيّة،2016.

2. جرغون،عرفات علي. **قطر وتغير السياسة الخارجية.. حلفاء وأعداء**. العربـــيّللنشر والتوزيع، 2016.

3. الرنتيسي،محمود سمير. **السياسة الخارجية القطرية تجاه بلدان الربيع العربـــيّوالقضية الفلسطينية 2011–2013**. الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات –بيروت:الدار العربـــيّةللعلوم ناشرون، 2014.

4. السيف،توفيق. [وآخرون]. **مستقبل الإسلام السياسي في الوطن العربـــيّ**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربـــيّة والمعهد السويدي بالإسكندرية، 2014.

5. المشوح،خالد عبد الله. **التيارات الدينية في السعودية من السلفية إلى جهادية القاعدة وما بينها من تيارات**. ط 2، بيروت: مؤسسة الانتشار العربـــيّ، 2012.

6. نوفل،أحمد سعيد. [وآخرون]. **التداعيات الجيوستراتيجية للثورات العربـــيّة**. الدوحة: المركز العربـــيللأبحاث ودراسة السياسات، 2014.

ب. المقالات:

1. أبو زيد،أحمد محمد."كيف تتحرك الدول الصغرى: نحو نظرية عامة." **مجلة العلوم السياسية**: العدد 44، 2012.

ت. المصادر الإلكترونية:

1. "ندوة تداعيات أزمة الخليج ومستقبلها." **مركز الجزيرة للدراسات**: 2017/10/21، في:<http://bit.ly/2Ljzfq2>

2. "هذه مطالب الدول المقاطعة لقطر ومهلة 10 أيام لتنفيذها." **العربـــيّة**: 2017/06/23، في: <http://ara.tv/gf97h>

3. (ـــ، ـــ). "الأزمة الخليجية في اجتماع القاهرة وبعدها." (سلسلة: تقدير موقف)، **المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات**: 2017/07/06، في: <http://bit.ly/2LtAobc>

4. (ـــ، ـــ)." 'الملك' الجديد للمملكة العربية السعودية." **معهد واشنطن**:2017/06/21،في: <http://bit.ly/2LidZAW>

5. جوزانسكي، يوئيل."التحوط الاستراتيجي: سياسة القوى الصغرى في الخليج.. احتواء إيران نموذجاً." **المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية**: 2015/08/24، في: <http://bit.ly/2mdudNz>

6. جيفري،جيمس، هندرسون،وسايمون. "الأزمة القطرية: أسوأ الاحتمالات. " **معهد واشنطن**:2017/07/06، في: <http://bit.ly/2LgbnDR>

7. الخطيب، لينا. "سياسة قطر الخارجية وموازين القوى في الخليج." **مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي**: 2014/09/11، في: <http://ceip.org/2uvqH5Y>

8. الدغيثر، فهد. "فوائد أزمة قطر." **الحياة اللندنية**: 2017/07/15، في: <http://bit.ly/2NrwwIl>

9. الرميحي، محمد. "أزمة الخليج ..الأسباب والتداعيات والنتائج!." **موقع الدكتور محمد الرميحي**: في:<https://bit.ly/2SKQMd8>

10. سلامة،معتز."على هامش الأزمة مع قطر... كيف يمكن مواجهة إعلام "الجزيرة"؟." **مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية**: 2017/08/02،في: <http://bit.ly/2mtjwqe>

11. الفقي، مصطفى." مصر وقطر... رؤية محايدة." **الحياة**: 2015/05/05، في: <http://bit.ly/2LhxppL>

12. هندرسون،سايمون. "تغيير النظام في قطر." **معهد واشنطن**:2013/06/14، في: <http://bit.ly/2LhZbSN>

13. وحدة تحليل السياسات. "أزمة العلاقات الخليجية: في أسباب الحملة على قطر ودوافعها." (سلسلة: تقدير موقف)، **المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات**: 2017/07/05، في: <http://bit.ly/2L5po86>

ثانيًا: المراجـع باللـغة الأجنبيـة

a) E-SOURCES :

1. Hearst, David. "Things that go bump in the night in Riyadh."**Middle East Eye**: 5 November 2017,at: <http://bit.ly/2uxAhF5>

2. Henderson, Simon. "Meet the Two Princes Reshaping the Middle East. "**The POLITICO**: June 13, 2017, at:<http://bit.ly/2O1TGGw>

3. (—— ،——). "The Palace Intrigue at the Heart of the Qatar Crisis."**foreign policy**: June 30، 2017, at: <http://bit.ly/2muBTv6>

الهوامش:

[1] جيمس جيفري وسايمون هندرسون، "الأزمة القطرية: أسوأ الاحتمالات "، **معهد واشنطن**،2017/07/06، في: <http://bit.ly/2LgbnDR>

[2] وحدة تحليل السياسات، "الأزمة الخليجية في اجتماع القاهرة وبعدها"، (سلسلة: تقدير موقف)، **المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات**، 2017/07/06، في: <http://bit.ly/2LtAobc>

[3] مصطفى الفقي،" مصر وقطر... رؤية محايدة"، **الحياة**، 2015/05/05، في:<http://bit.ly/2LhxppL>

[4] عرفات علي جرغون، **قطر وتغير السياسة الخارجية.. حلفاء وأعداء**، العربـيّللنشر والتوزيع، 2016، ص ص 113 – 114.

[5] وحدة تحليل السياسات، "أزمة العلاقات الخليجية: في أسباب الحملة على قطر ودوافعها"، (سلسلة: تقدير موقف)، **المركز العربـيّللأبحاث ودراسة السياسات**، 2017/07/05، في: <http://bit.ly/2L5po86>

[6] أحمد محمد أبو زيد،"كيف تتحرك الدول الصغرى: نحو نظرية عامة"، **مجلة العلوم السياسية**، العدد 44، 2012، ص 26.

[7] لينا الخطيب، "سياسة قطر الخارجية وموازين القوى في الخليج"، **مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي**، 2014/09/11، في: <http://ceip.org/2uvqH5Y>

[8] محمد الرميحي، "أزمة الخليج ..الأسباب والتداعيات والنتائج!"، **موقع الدكتور محمد الرميحي**، في:<https://bit.ly/2SKQMd8>

[9] فهد الدغيثر،"فوائد أزمة قطر"، **الحياة اللندنية**، 2017/07/15، في: <http://bit.ly/2NrwwIl>

[10] أحمد سعيد نوفل [وآخرون]، **التداعيات الجيوستراتيجية للثورات العربـيّة**، الدوحة: المركز العربـيّ للأبحاث ودراسة السياسات، 2014، ص ص 30.

[11] سايمون هندرسون، "تغيير النظام في قطر"، **معهد واشنطن**،2013/06/14، في: <http://bit.ly/2LhZbSN>

[12] محمود سمير الرنتيسي، **السياسة الخارجية القطرية تجاه بلدان الربيع العربـيّ والقضية الفلسطينية 2011–2013**، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات –بيروت:الدار العربـيّة للعلوم ناشرون، 2014، ص 55.

[13] خالد عبد الله المشوح، **التيارات الدينية في السعـودية من السلفية إلى جهادية القاعدة وما بينها من تيارات**، ط2، بيروت: مؤسسة الانتشار العربـيّ، 2012، ص ص 119–120.

[14] توفيق السيف، "تحولات الإسلام السياسي ومستقبله في السعـودية"، ضمن: توفيق السيف [وآخرون]، **مستقبل الإسلام السياسي في الوطن العربـيّ**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربـيّة والمعهد السويدي بالإسكندرية، 2014، ص121.

[15] بول ارتس وكارولين رولانتس، **العربـيّةالسعـودية: مملكة في مواجهة المخاطر**، ترجمة: ابتسام الخضرا، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربـيّة،2016، ص 153.

[16] محمود سمير الرنتيسي، **المرجع السابق**، ص 66

[*] إلى جانب قناة شبكة الجزيرة تملك قطر كذلك المركز العربـيّ للأبحاث ودراسة السياسات المنشأ سنة 2010 والمدار من طرف عزمي بشارة، وتعد هذه المؤسسة قطعًا أحد المراكز البحثية المهمة والناشطة في العالم العربي، وقوة ناعمة إضافية في رصيد قطر، حيث استطاعت عبر هذا المركز استقطاب عدد كبير من الباحثين والأقلام العرب.

[17] **المرجع نفسه**، ص ص 56–57.

[18] معتز سلامة، "على هامش الأزمة مع قطر... كيف يمكن مواجهة إعلام "الجزيرة"؟"، **مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية**، 2017/08/02،في: <http://bit.ly/2mtjwqe>

[19] يوئيل جوزانسكي،"التحوط الاستراتيجي: سياسة القوى الصغرى في الخليج.. احتواء إيران نموذجاً"، **المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية**، 2015/08/24، في: <http://bit.ly/2mdudNz>

[20] سايمون هندرسون، "تغيير النظام في قطر"، **المرجع السابق**.

[21] Simon Henderson, "The Palace Intrigue at the Heart of the Qatar Crisis", **foreign policy**, June 30, 2017,at: http://bit.ly/2muBTv6

[22] "ندوة تداعيات أزمة الخليج ومستقبلها"، **مركز الجزيرة للدراسات**، 2017/10/21، في: <http://bit.ly/2Ljzfq2>

[23] مصطفى الفقي، **المرجع السابق**.

[24] وحدة تحليل السياسات، "أزمة العلاقات الخليجية: في أسباب الحملة على قطر ودوافعها"، **المرجع السابق**.

[25] Simon Henderson, " Meet the Two Princes Reshaping the Middle East ", **The POLITICO**, June 13, 2017,at:<http://bit.ly/2O1TGGw>

[26] David Hearst ,"Things that go bump in the night in Riyadh", **Middle East Eye** , 5 November 2017,at: <http://bit.ly/2uxAhF5>

[27] سايمون هندرسون،" 'الملك' الجديد للمملكة العربية السعـودية"، **معهد واشنطن**،2017/06/21،في: <http://bit.ly/2LidZAW>

[28] "هذه مطالب الدول المقاطعة لقطر ومهلة 10 أيام لتنفيذها"، **العربية**، 2017/06/23، في: <http://ara.tv/gf97h>